المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005
الصفحـات : 5
العـــدد : 14261
المسلسل : 20

يطرحها ولي العهد خلال مشاركته ممثلاً للمليك في اجتماعات الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

(٣) استراتيجيات سعودية لمكافحة الارهـــاب

والاستثمار الأمثل للطاقة وتحقيق الاصلاح

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

■■ استراتيجية مكافحة الارهاب

■ تنظيم دولي مستقل قادر على التخطيط والتنفيذ والتدخل الحاسم للقضاء على الارهاب

■ ميثاق عالمي تتعهد الدول الموقعة عليه بالعمل معاً للحيلولة دون انتشار الموجات الارهابية

■ شراكة دولية لمعالجة اسباب التخلف والفقر والبطالة والجريمة والتمييز

■■ استراتيجية الاستثمار الأمثل للطاقة

■ منظومة جديدة من المنتجين والمستهلكين لدعم مسار اوبك ووضع سياسات بترولية موحدة لا تخضع للاوضاع الطارئة

■ جهد دولي للحفاظ على الثروة البترولية بدلاً من استنزافها او سرقتها او اهدار المال في البحث عن بدائل لها

■ المنظومة المقترحة قادرة على استثمار الثروة باقامة المزيد من المصافي الضخمة والصناعات البتروكيماوية والتحويلية

■■ استراتيجية تحقيق الاصلاح

■ التنمية اساس الاصلاح ومرهونة بما يتحقق من معالجات للانظمة التربوية والقضائية

■ دول العالم غير متحمسة للاصلاح كمشروع تغييري جذري.. وتجربتا افغانستان والعراق لا زالتا تحت الاختبار

■ قرار دولي متوقع بتشكيل مجموعة عمل لدراسة مقترح منظومة الاستثمار الأمثل للنفط

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 5 المسلسل : 20

خطوات مرتقبة

اجراءات اقتصادية لمزيد من المرونة في التعاملات المالية والبنكية والمصرفية

غياب تدريجي لقائمة المحظورات في الاتجار مع الدول الاخرى

اعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية

مؤسسات جديدة للمجتمع المدني وتحويل قطاعات حكومية الى هيئات عامة

خطوات جادة لدمج المجتمع فكرياً وثقافياً في اتجاه يعترف بالتنوع الفكري البناء

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

هاشم عبده هاشم

** لم تكن مشاركة الامير سلطان بن عبدالعزيز في الدورة الستين للجمعية العمومية للامم المتحدة هي الأولى.. وانما سبقتها قبل ذلك مشاركة في العام (١٩٨٥) عندما كلفه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- بتمثيل المملكة في اجتماعات الدورة (الاربعين) وساهم بصورة فعالة في اعطاء صورة حقيقية عن المملكة ومساهماتها في تحقيق الاهداف العليا للمنظمة الدولية، ان كان على المستوى الاجتماعي.. او على المستوى الامني والاقتصادي او السياسي والثقافي.

بالاضافة الى مشاركته كعضو في الوفود التي رأسها الملك فيصل الى الامم المتحدة قبل ذلك.

** لكنه يشارك اليوم في اجتماعات الدورة الستين.. ممثلاً لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في وقت تشهد فيه المملكة مرحلة استكمال لمسيرة طويلة من البناء والتنمية والتطوير الشامل في الداخل.. وهي مرحلة تتطلب مراجعة واسعة ومتشعبة وتخطيطاً جديداً وفعالاً من شأنه ضمان استمرار معدلات النمو المطردة الى مستقبل افضل ينعم فيه المواطن بمستوى معيشي افضل بالرغم من الظروف الامنية والاقتصادية السائدة في المنطقة والعالم..

وهي ظروف لايمكن الاستهانة بها او التقليل من شأنها.. حيث تداخل فيها الشأن الداخلي بالظروف الاقليمية والدولية السائدة تداخلاً شديداً..

** ولاشك ان انابة الامير سلطان بن عبدالعزيز من موقعه كولي للعهد ونائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للدفاع والطيران يحقق اهدافاً كثيرة.. بحكم اطلاعه الكامل على مجريات الامور، ومعرفته اللصيقة ليس بما حققته المملكة من انجازات في اطار تبني الدول الاعضاء لاهداف المنظمة الدولية المئوية فحسب، وانما بحكم المامه بمجريات الاحداث والتطورات الاقليمية والدولية وحجم مساهمات المملكة فيها.. وبما يسهم في تحقيق الامن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

برنامج عمل استراتيجي

** وليس سراً ان نقول.. ان الامير سلطان يحمل بين يديه برنامج عمل يرقى الى مستوى الاستراتيجيات التي تحمل في طياتها حلولاً عملية بناءة لمشاكل الانسان وقضايا المجتمعات التي تحد من نموها وتحول دون انتظام مسيرة تقدمها سياسياً واقتصادياً وامنياً..

** ويأتي في مقدمة هذه القضايا كما كشف عنه سموه في تصريحه لـ«عكاظ» بالعدد الصادر في ٦-٧-٢٠٠٥/٩م ما يأتي:

** اولا: الارهاب

** ثانياً: الطاقة

** ثالثاً: التنمية المستدامة

** رابعاً: الاصلاح الشامل

** ونضيف الى هذه المحاور الابعاد الاستراتيجية التي يحملها سموه الى المجتمع الدولي من خلال اجتماعات الدورة الستين.. مدى التزام المملكة بالاهداف التنموية للالفية التي تعمل منظمة الامم المتحدة على تحقيقها من خلال الدول الاعضاء حيث يحمل الامير سلطان بن عبدالعزيز تقريراً شاملاً لمساهمات المملكة الجادة في تحقيق الاهداف الثابتة التالية:

١- القضاء على الفقر والجوع بما يؤدي الى خفض نسبة ذوي الدخل المحدود الذين تقل دخولهم عن دولار واحد يومياً الى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

٢- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل وبما يؤدي مع حلول عام ٢٠١٥ الى ضمان تمكين الاطفال «فتيات وفتيان» من اكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.

٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من تحقيق المشاركة الفاعلة في التنمية الشاملة بفعالية كافية.

٤- خفض نسبة وفيات الاطفال دون سن الخامسة في نفس الفترة.

٥- تحسين الصحة الانجابية وذلك بخفض نسبة الوفيات بين الامهات بمعدل ثلاثة ارباع.

٦- مكافحة فيروس الايدز والملاريا والامراض الاخرى كالتدرن الرئوي.

٧- ضمان الاستدامة البيئية عن طريق دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها وتحسين معدلات انتاج الموارد وزيادتها..

٨- تحقيق شراكة عالمية وذلك بتطوير الانظمة التجارية والمالية وتخفيض معدلات الفقر بمعالجة احتياجات الدول الاقل نموا وتحسين معدلات المساعدات للاغراض الانسانية والتنموية، والعمل على تطوير خطط فعالة لايجاد فرص عمل ملائمة للشباب والحد من معدلات البطالة بين الفئات العمرية الواقعة ما بين (١٥-٢٤) والعمل على تأمين الحصول على الادوية الاساسية باسعار ملائمة وكذلك عن طريق تعميم فوائد استخدام التقنية الحديثة.

وسوف يطلع العالم على مجمل السياسات والاجراءات والتوجهات والقرارات التي قامت بها المملكة او تنتجه اليها في المرحلة القادمة، وصولاً الى مجتمع اكثر تقدماً ونماءً واستقراراً ورخاءً.

شراكة حقيقية لمعالجة التخلف

** والامير سلطان لن يتوقف عند حديثه من على منصة الجمعية العامة للامم المتحدة.. او لقائه بابرز قادة وزعماء العالم مثل الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيسي الوزراء الالماني والبريطاني والرئيس الصيني ورئيس الوزراء الياباني.. وغيرهم من القادة والزعماء وكذلك من خلال لقائه المتوقع مع الامين العام الحالي للامم المتحدة.. لن يتوقف على استعراض الجهود التي بذلتها المملكة في مجالات مكافحة الارهاب او الحد من الصعود الكبير لاسعار البترول او المساهمات البناءة في دعم برامج التنمية في الدول النامية والمنظمات الاقليمية والدولية الفاعلة.. وانما سيقدم افكاراً جديدة وحلولاً علمية مدعومة بآليات مقترحة للعمل على استئصال المشاكل وتحقيق التكامل بين الجهود الدولية في اطار شراكة حقيقية كاملة يتداخل فيها الجهد الامني المشترك بالمساعدات المادية والعينية الكافية بالتخطيط لمعالجة اسباب التخلف في العالم، سواء كانت اسباباً تربوية.. او اجتماعية.. او اقتصادية.. وبما يجعلها ارضية ملائمة لانتشار الظواهر السلبية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

في العالم.. وبما ادى الى الارهاب في النهاية.. ومنها انتشار المخدرات.. وشيوع الجريمة.. واتساع رقعة البطالة.. ونقص العدالة.. وتفشي مظاهر التفرقة والتمييز بين البشر.. وسيطرة الطبقية والفئوية والمذهبية ونقص الوعي وتعطيل القدرة على التفكير الصحيح لدى الافراد وغياب الحرية او انتقاصها.. وتغييب العقل.. وتنامي الفقر وانتشار الاوبئة والامراض.. والاضطهاد العنصري وتضخم رأس المال.. وتحلل المجتمعات من القيم.. واختلال البرامج التربوية وتفشي الامراض النفسية..

كل هذه العوامل من وجهة نظرنا.. ساهمت وبدرجات متفاوتة في تصاعد الظاهرة الارهابية وتضخمها.. نتيجة قصور حقيقي ملموس في معالجات الاسباب المؤدية اليها.. وهي اسباب تتفاوت حدتها من بلد الى اخر.. كما تتفاوت طرق معالجتها من مجتمع الى مجتمع ثان.. في الوقت الذي تفاوتت فيه اساليب مواجهتها.. بين الحدة والتجاهل والاهمال.. وبين الخلط بين دوافعها السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية في غياب الفرز الدقيق والتحليل الموضوعي لتركيبة كل مجتمع على حده..

** فالارهاب في المملكة مثلاً له اسباب مختلفة عن الارهاب في بريطانيا او افغانستان او الولايات المتحدة الامريكية او اسبانيا.. وان كانت النتيجة النهائية هي وجود خلل اجتماعي او قيمي او اقتصادي او صحي ادى الى وقوعه هنا او هناك..

** ولذلك فان الرؤية التي تطرحها المملكة لمكافحة هذا الخطر الداهم تتمثل في:

– الدعوة للاسرة الدولية الى جهد امني وسياسي واقتصادي وثقافي مشترك يفضي الى بلورة استراتيجية عالمية تقوم على التشريح الموضوعي الدقيق لكل التجارب التي مرت بها الدول التي تعرضت اكثر من غيرها لتلك الموجات.

ونحن في المملكة العربية السعودية.. باتت لدينا تجربة ثرية في هذا الصدد.. افضت في النهاية الى انتقال نوعي في المواجهة مع الارهاب من مرحلة المفاجأة.. وتلقي الضربة على حين غرة.. الى الضربات الاستباقية القوية التي عاجلت بها الاجهزة ذات العلاقة بؤر الارهاب ورؤوس التخطيط له.. وعملت على ايصالها الان الى مرحلة اليأس.. بفعل الضربات المتوالية التي تلقتها في المكان والزمان المناسبين..

** والتجربة التي توفرت لنا رغم قصر المدة الزمنية التي اتيحت للمملكة في التعامل مع جرائم الارهاب.. ستشكل احدى قواعد العمل في بناء الاستراتيجية التي ندعو اليها ونطالب بها..

المواجهة الشاملة لاسقاط مبررات الارهابيين

** وتتلخص هذه الاستراتيجية في التركيز بصورة اساسية على التعامل الامني القوي جنباً الى جنب التعامل الفكري والثقافي والاعلامي المتوازن لتهيئة الارضية الملائمة من التوعية الكافية للتعريف بخطر التوجهات التكفيرية وتجييش قوى المجتمع المختلفة بمواجهتها.. لاسقاط مبررات المتورطين في الاعمال الارهابية المفتعلة والقائمة على تبرير تلك الاعمال بانها جزء من التكليف الديني والواجب الروحي والايماني.. ونسبتها الى الجهاد ضد الكفرة والمشركين.

.حيث لم يعد في المجتمع السعودي من يتعاطف مع هذا التبرير المضلل والمغلوط الا بالقدر اليسير وهو ما تركز البلاد على تصحيحه عبر سلسلة من الاجراءات والمراجعات والمعالجات المختلفة.. ان على مستوى المناهج الدراسية.. ان بالحوار المباشر بين فئات المجتمع وان بمعالجة الاسباب المؤدية الى خلل المفاهيم وذلك بالعمل المتزن والهادئ والعلمي والموضوعي على تصحيحها.. بجهود مشتركة يساهم فيها علماء البلاد ومفكروها ومؤسساتها العلمية والتربوية والثقافية والاعلامية.. مما ادى الى عزل الفكر التكفيري.. ومحاصرة المنتمين اليه.. او المضللين به.. او المنجرفين وراءه.. وفي الوقت نفسه.. فان المملكة لم تغفل في معالجاتها الاسباب الاخرى سواء الاقتصادية منها.. او الاجتماعية.. وذلك بما اتخذته من خطوات واجراءات عملية.. جندت بها الكثير من الطاقات البشرية والامكانات المادية.. كما هو الحال بالنسبة لبناء استراتيجية مكافحة الفقر.. وسياسات الحد من البطالة.. ولاسيما بين النساء وكذلك بالاهتمام ببناء الاسرة والحد من طغيان الطفرات الاقتصادية التي مرت بها البلاد على روابطها.. والتأثير في تماسكها.. والعمل على مراجعة الوضعين التجاري والاقتصادي وسد الفجوات التي قد تؤدي الى استشراء الظاهرة او النفاذ منها.. واحكام السيطرة على النظام المالي والحيلولة دون توجيه المال العام لدعم النشاطات الخيرية او الاجتماعية او الانسانية بعيداً عن اهدافه الكريمة التي وجهت لها.. وذلك بتجفيف مصادر التمويل غير المباشر وغير المنظور للاعمال المؤدية الى تغذية البيئة الارهابية.. واستغلال القوى والاطراف الاخرى لتلك النواحي الانسانية.. حيث امكن السيطرة بصورة كاملة على المنافذ والمخارج التي يمكن ان تستغل نظام الاقتصاد الحر والتداول المفتوح لخدمة تلك الاغراض.. ومنها ما يتصل بالتحويلات او التمويل للمشروعات الوهمية او الانغماس في لوثة غسيل الاموال.. مما وفر سيطرة كاملة للدولة على تلك المنافذ بعد ان ضيق الخناق عليها.. وقضى على مصادر التغذية والتمويل وانهى فرص نمو «الوباء» وانتشاره فضلا عن استمراره.. وتطور

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

قدرته.. وتحكمه في السياق العام كما خططت لهذا عناصر الارهاب وقواه المختلفة..

اخطاء دولية جسيمة

** ولايمكن -في ظل هذه المعالجات - اغفال تلك الاخطاء الدولية الجسيمة التي اسهمت في انعاش الارضية الملائمة لانتشار الارهاب كناتج سلبي للحرب الباردة في الماضي.. وبما ادت اليه من حروب وتكتلات ومواجهات وظفت لها الكثير من الجهود والاموال والخطط والبرامج والسياسات التي ثبت الان انها كانت احد الاسباب المؤدية الى «صنع الارهاب» كناتج سلبي لاهداف سياسية اخرى تحقق بعضها ولم يتحقق البعض الاخر.

** هذه الاخطاء.. وتلك الاسباب والظروف المحلية والاقليمية والدولية.. والتي ادت الى موجة الارهاب التي تصاعدت في السنوات الاخيرة.. هي التي تدعو الان الى ضرورة وضع الاستراتيجية الدولية.. التي تطالب بها المملكة والتي سعت الى وضع نواة لها.. بما اقترحته في المؤتمر العالمي لمكافحة الارهاب الذي دعت اليه المملكة في الرياض في الفترة (٥-٨-٢/٦/٢٠٠٥م) والذي تمخض عنه تأسيس امانة عامة، واقامة مركز دولي لمكافحة الارهاب وظل بحاجة الى دعم ومشاركة ومباركة جميع دول العالم حتى يحقق اهدافه..

** ذلك ان الارهاب لم يعد قضية بلد او اقليم او منطقة بحالها وانما اصبح هماً عالمياً ينبغي ان تنصهر جميع قوى الدول والمجتمعات لمواجهته..

تنظيم وميثاق دوليان لمواجهة الارهاب

** ومن اجل ذلك.. فإن الامير سلطان.. وهو يحمل استراتيجية المملكة الى المنظمة الدولية سوف يطالب بقيام تنظيم دولي مستقل يعمل في اطار الامم المتحدة لهذا الغرض وتكون لديه القدرة على التخطيط والتنفيذ والتدخل الحازم والحاسم للقضاء على الارهاب.. وذلك غير ممكن التحقيق الا بالتوقيع على ميثاق عمل دولي تتعهد بموجبه كل دول العالم بالعمل معاً.. وتبادل المعلومات بسرعة كافية وشفافية تامة.. وبآليات فاعلة للحيلولة دون انتشار موجات الارهاب.. في الوقت الذي توجه الاستراتيجية جهدا اكبر لمعالجة الاسباب المؤدية اليه داخل كل دولة او اقليم.. سواء اكانت هذه الاسباب اقتصادية.. او اجتماعية.. او انسانية.. وبما يمكن الامم المتحدة وليس غيرها من اتخاذ الاجراءات الوقائية للدولة او الاقليم او العالم من اخطار الارهاب وبما يضع حداً لاشكال الارهاب المختلفة وفي مقدمتها ارهاب الدولة.. وبما يساعد على مواجهة المنظمات الارهابية السرية والعمل على القضاء عليها..

استراتيجية لتحرير الانسان من الخوف

** وبمعنى آخر.. فان المملكة تريد الوصول الى استراتيجية تخضع لقوانين الشرعية الدولية.. وتستمد قوتها من مبادئ التعاون المشترك والشراكة الدولية الحقيقية للعمل على استئصال مقومات التنمية وتحرير الانسان من الخوف.. كهدف اساسي اول من شأنه ان يؤدي الى التنمية المستدامة والشاملة في العالم.. وصولاً الى الاستقرار والامن والسلام بكل اشكاله وصوره لاسيما بعد ان تكون اكثر دول العالم قد انصهرت في بوتقة العمل المنظم والمشترك من خلال الالتزام بالاتفاقات المبرمة مع منظمة التجارة الدولية.. بكل ما يترتب عليها من حقوق.. وواجبات.. وضوابط..

** ولايستبعد ان تكون المصادقة على هذه المحاور الاساسية للاستراتيجية المقترحة من قبل المملكة.. بداية لعمل دولي جديد وجاد وشامل تذوب فيه خصوصيات المواجهة لهذا الخطر وتتصهر في قنواته تجارب جميع الدول التي تعرضت له او تضررت بسببه.. ولاسيما في ظل الحروب والاجتهادات الخاطئة التي وقعت في اكثر من دولة او اقليم او منطقة من العالم تحت مظلة تصحيح الاوضاع وتحقيق الديمقراطية والحرية للشعوب، وبالذات بعد ان ثبت ان هذه التوجهات لايمكن ان تحقق اهدافها المرجوة مالم ينبع من داخل مجتمعاتها.. وتتم بآليات وادوات ذاتية تحترم الرغبة الدولية في تحقيق الحرية والامن والرخاء والاستقرار لكل شعوب الارض..

استراتيجية استثمار الطاقة الامثل

** بالرغم من اهمية الدعوة الى تعاون دولي شامل ومشترك لمكافحة الارهاب.. الا ان المملكة العربية السعودية تعتقد جازمة ان الاسرة الدولية قد تتعرض لخطر اشد ان هي لم تسع الى بذل جهد حقيقي مشترك يعالج مشاكل الطاقة، سواء من حيث الانتاج والتدفق.. او من حيث التسعير واوضاع الاسواق.. او من حيث السياسات او من حيث سلامة الانتقال لهذه الثروة عبر الممرات والطرق الآمنة.. او من حيث التصنيع لمشتقاته وتحويلها الى عوائد مجزية.

** ومن موقعنا كابرز دولة تمتلك اضخم احتياطي عالمي يشكل ما نسبته (٢٥٪) في الاحتياطي العالمي.. فان القادة والزعماء وممثلي دول العالم الى الدورة الحالية للامم المتحدة سوف يستمعون باهتمام كبير لطروحات المملكة في هذا الجانب.. وهي طروحات تصب في النهاية في قناة اقتصاد عالمي قوي لايشكو من الركود.. او الاضطرابات الشديدة.. او الهزات العنيفة.

** ذلك ان سياسة استمرار انتاج المزيد من النفط لتلبية احتياجات السوق لايوفر حلا عمليا ذا ابعاد استراتيجية، تستفيد منها كل شعوب الارض.. ليس الآن فقط.. وليس على مدى عشرين او ثلاثين سنة قادمة وانما على المدى الطويل، لان من حق الاجيال القادمة ان تعيش.. وان تستشعر الرخاء.. وان تحقق لنفسها ما تحلم به ايضاً..

** ومهما بلغت قدرة الدولة المنتجة ونحن منها على تلبية تلك الاحتياجات الفورية للحد من الزيادة المتصاعدة في الاسعار..

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 5 المسلسل : 20

فان ذلك ينطوي على خطر شديد على المدى الطويل، لان احتياطيات الدول المنتجة مجتمعة يمكن ان تنفد خلال مدة زمنية وجيزة لاتزيد عن (١٥-٢٠ عاماً) ان لم تكن اقل ان هي استمرت بمعدلات الزيادة الطردية الحالية وهي زيادات استنزافية.. غير منصفة.. الا اذا كانت استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى قائمة في الاساس على هذا الهدف لافقار هذه الدول.. واخراجها من سوق المنافسة او التحكم في سوق السلعة.. كما يتردد وكما تتهم بذلك..

** ان هذا التحذير لاينطلق من مصلحة سعودية فردية وانما هو من مصلحة عالمية.. تأخذ في حسابها ضرورة استمرارية النماء والتقدم الحقيقي لكل دول وشعوب العالم.

الحفاظ على الثروة البترولية لا الاستيلاء عليها

** ومن اجل ذلك.. فان المملكة ومن خلال الامير سلطان بن عبدالعزيز الذي ينوب عن خادم الحرمين الشريفين الى هذه الدورة.. تريد ان يتجه العالم الى بناء منظومة دولية.. تدعم مسار الدول المنتجة للنفط اوبك وتستفيد من تجربتها الثرية في التعامل مع الاقتصاد العالمي ومواجهة العواصف الشديدة منذ تأسست الأوبك عام (١٩٦٠م) وحتى اليوم.

والهدف من قيام هذه المنظومة التي تجمع دولا رئيسية منتجة مع دول رئيسية مستهلكة وفي مقدمتها الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية هو بناء سياسات موحدة -تأخذ في الاعتبار بكافة مصالح دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية والدول الاقل نمواً.. وتقود الى رسم ومتابعة تنفيذ سياسات انتاج وتسعير وتصنيع وتصدير وبيع وتداول مح، ومنتظمة ولاتخضع للاوضاع الطارئة سواء اكانت امنية او سياسية او اقتصادية للدول المنتجة او الدول المعرضة للاخطار الطارئة.. وبالتالي تصبح جميع دول العالم شريكاً حقيقياً في العمل من اجل المحافظة على هذه الثروة الناضبة والسعي الى تنميتها.. وليس الى استنزافها او البحث عن بدائل عنها.. او سرقتها من بين يدي دول تمتلكها.. او اهدارها.. او التحكم فيها.. بحجة تأمين سلامة العالم وضمان تقدمه والحيلولة دون تهديد مصالحه.. وهي التهديدات التي تواجهها الدول المنتجة بين وقت وآخر وتتعرض بسببها لضغوط شديدة.. توصلها في بعض الاحيان الى درجة القلق من حدوث الاخطر.. وذلك بالاستيلاء على منابع هذه الثروة تحت اي مبرر او العمل على حرمان شعوبها منها.. او التحول بها عن الاهداف الاستراتيجية الموضوعية بقيام اقتصاد دولي متوازن ومجتمعات تتكافأ فيها الفرص.. بقدر الامكان..

** واذا قامت هذه المنظومة الجديدة.. في ظل اهداف واضحة غايتها تنمية هذه الثروة.. وتعميم فوائدها وتحقيق التنمية الشاملة لكل دول العالم.. فان كل دولة منتجة او مستثمرة.. او مستهلكة.. ستأخذ فرصتها في تحقيق التنمية بالقدر الذي تحسن التخطيط لها في الداخل وبالصورة التي تزيل شبح الخوف المستديم لدى الدول المنتجة من التوجه نحو حرمانها من هذه الثروة او السطو عليها او الغاء اهميتها واسقاط دورها في انعاش مجتمعاتها..

توسيع نطاق استثمار البترول

** ويمكن لهذه المنظومة ان توسع نطاق استثمار هذه الثروة ومشتقاتها بالمزيد من اقامة المصافي الضخمة.. والصناعات البتروكيماوية والتحويلية الهامة.. بدلاً من الانفاق المبالغ فيه على الابحاث والدراسات والكشوف الرامية الى ايجاد بدائل مكلفة وغير طبيعية.

** والمملكة تملك في هذا المجال رصيداً من الخبرة.. كدولة منتجة.. وكدولة تطبق برنامج الشراكة الدولية.. وفقاً لما طرحه الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ كان ولياً للعهد، وتحديداً منذ قيامه بجولته الواسعة الى كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وكوريا واليابان والصين والباكستان وغيرها.. وبامكان هذه الخبرة التي ستطلع عليها الدول الاعضاء المشاركة في هذه الدورة.. ان تشكل اساساً متيناً لشراكة دولية اوسع.. تتجاوز حدود الشراكات الثنائية وان لم تحل محلها.. لاهمية استمرارها وجدوى فاعليتها..

** وسوف تؤدي الاستراتيجية الدولية لمعالجة اوضاع الطاقة الى لجم الاسعار المتصاعدة.. والى ضمان التدفق الآمن للثروة الى كل مكان.. والى اختفاء المضاربات المشبوهة من الاسواق.. والى عدم الحاجة الى المبالغة في سياسة التخزين في ظل ظروف الاستقرار الشامل..

** كما ستؤدي الى وضع خطط استثمارية واسعة من شأنها ان تحقق منافع ضخمة لكل الدول المشاركة فيها اما بالمادة الخام.. او بالتصنيع لها.. او بالتسويق لمنتجاتها في كافة الاسواق المفتوحة امامها..

** وفي ظل هذا التوجه.. فان دولة كالصين.. تمثل سوقاً عالمية واسعة.. وواعدة.. تستطيع ان تكون طرفاً اساسياً هاماً لصنع مستقبل هذه السلعة على اسس

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 5 المسلسل : 20

جديدة وبعناصر دفع مختلفة لان لها مصلحة حقيقية في الحفاظ على استمرار التوجهات النفطية الايجابية في العالم وزيادة معدلاتها بما يحقق دورة سلمية للموارد النفطية ويقلل من كميات الفاقد وخطر الاستخدامات السلبية ايضاً..

** واذا قام مثل هذا التنظيم على تلك الاسس الاقتصادية والسياسية البينية فان فرصة الرخاء والاستمرار والاستقرار لسلعة النفط ستكون كبيرة وواعدة باستمرار ولاسيما عندما تصبح شركات النفط في العالم جزءاً من منظومة اقتصادية شاملة لاينفصل فيها الصناعي عن الزراعي عن البيئي.. ويصب الجميع في النهاية في قناة التنمية الدولية الشاملة وتصبح الطاقة البترولية ملكاً لشعوبها.. كما هي ملك لشعوب الارض الاخرى بعد ذلك.. وهي السياسة التي درجت عليها المملكة منذ اكثر من اربعين عاماً.. وطبقتها بعناية فائقة، وسعت من خلالها الى تحقيق التوازن بين ما يتحقق من عوائد وما ينتج من تنمية واستقرار لكافة دول العالم.. وذلك عبر سياسة انتاج نشطة تأخذ في الاعتبار بأوضاع السوق.. وحاجة الاقتصاد العالمي الى النمو.. وتجنب الاختناقات والحد من الاسعار والابتعاد عن التلاعب بها في اسواق تسودها الفوضى في بعض الاحيان بفعل الانتاج الطارئ وغير المحسوب.

بانتظار قرار العالم

** وعندما يقف الامير سلطان بن عبدالعزيز على منصة المنظمة الدولية يخاطب العالم بلغة الارقام والحقائق.. ويطرح عليه تصورات دقيقة ومحسوبة.. تقود الى خير دوله وشعوبه.. فان العالم لابد وان يقرر ان كان عليه ان يأخذ قراراً كهذا يكفل له الاستقرار ويضمن له الانتعاش.. او انه يواصل حالة التنازع بين دول منتجة اراد الله لها ان تمتلك هذه الثروة ولكنها لاتريد ان تبهدها دون حسابات دقيقة.. وبين دول مستهلكة لاحسبان لها في اتخاذ قرارات مصيرية وسط توجهات خطيرة تريد تبديدها او التحكم فيها.

** من هنا.. تأتي اهمية اللقاءات التي سيعقدها سمو ولي العهد.. في اطار التوجهات التي رسمها الملك عبدالله.. وتعمل المملكة على تكريسها.

هذه اللقاءات التي لم تقتصر على الدول المنتجة بهدف التنسيق فحسب ولكنها ستشمل قادة الدول المستهلكة الكبرى.. ورؤى العديد من الشركات العاملة في حقل الانتاج او الاستثمار او التسويق للنفط ومشتقاته..

** ولاتستبعد ان تتشكل مجموعة عمل تحت مظلة الامم المتحدة لتدارس هذه الاستراتيجية المتعددة الاضلاع.. وصولاً الى صيغة دولية جديدة.. تكتب بداية لتاريخ جديد في عمر التنمية الحقيقة لكافة دول وشعوب العالم..

** لكن العالم لن ينسى -بعد ذلك- ان مصدر هذه الاستراتيجية كان هو المملكة العربية السعودية الدولة التي تريد لهذا العالم العيش بسلام.. وليس الدولة التي وصمت «ظلماً» بتهمة تصدير الارهاب.. فمن يصنع الرخاء للانسان في هذا العالم لايمكنه ان يصنع الدمار في نفس الوقت..

الاصلاح وركائزه

** لم يعد الاصلاح قضية قابلة للجدل او الاختلاف بين دول العالم.. كما كان الامر كذلك في الازمنة السابقة وبصورة اكثر تحديداً فان التوجه نحو الاصلاح تجاوز حدود الارادة المنفردة للدولة المستقلة (تريده او لاتريده) الى الالتزام الدولي المشترك بضرورة تبنيه كهدف استراتيجي يضمن توفر الحد المطلوب من الاستمرار والاستقرار للدول، ومن ورائها الاسرة الدولية جمعاء.

** وفي الدورة الحالية للامم المتحدة تركيز شديد على هذه الناحية لاسيما بعد ان اصبحت اكثر دول العالم اهمية في تحديد مصير العالم ومستقبل مجتمعاته عضواً في منظمة التجارة العالمية او اصبحت على مقربة من الدخول اليها وهو ما نتوقع حدوثه بالنسبة للمملكة قبل نهاية العام المالي الحالي.

** ومن اجل ذلك فان المنظور السعودي الذي سيطرحه الامير سلطان.. وسبق لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ان طرح ملامحه الاساسية على القمة الالفية هنا في نيويورك عام (٢٠٠٠) كما طرحه من خلال مبادراته العديدة في قمة الدوحة الاسلامية.. وفي طهران.. ومن خلال وسائل الاعلام الامريكية والبريطانية والفرنسية ايضاً..

هذا المنظور يتركز في النقاط التالية:

** اولاً: ان التنمية الاقتصادية اساس في سلم الاصلاح.. وبالتالي فان مراجعة الانظمة واعداد انظمة مالية وتجارية واقتصادية جديدة في المملكة كان وما زال هدفاً رئيسياً.. بدأ مع قيام المجلس الاقتصادي الاعلى في المملكة عام (١٤٢٠هـ) ويتواصل في الاتجاه الذي يعالج الكثير من اوجه النقص في البنية الاقتصادية في الداخل، ويفتح ابواب الاستثمار الخارجي في المملكة على مصراعيها وذلك

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 5 المسلسل : 20

بتوفير مزايا جاذبة لرأس المال الاجنبي للعمل لدينا وسط التغلب على كل العقبات وفتح الاسواق الحرة والتوسع في الانتاج وتنويع قاعدته وتوسيع نطاقه.. بما يحقق الانتعاش في الداخل ويقود الى تنمية ذات قاعدة عريضة ومتوازنة تشمل كل مدينة وقرية.. وتمكن لرأس المال الوطني والاجنبي العمل بحرية اكبر..

** وسوف تشهد الاشهر القليلة القادمة، مرونة كبيرة في التعاملات المالية والبنكية والمصرفية، وغياباً تدريجياً لقائمة المحظورات على الاتجار مع دول اخرى.. وتسهيلات وضمانات ومزايا واسعة وجاذبة للرساميل الوطنية والاجنبية واعادة تنظيم للمؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية بما قد يؤدي الى الغاء او دمج البعض في البعض الاخر.. واحداث كيانات جديدة غايتها تنمية الموارد ورسم سياسات جديدة لتوزيعها.. وتوجيهها لاهداف حيوية وفق اولويات مختلفة تتخلى فيها الدولة عن جزء كبير من مساهماتها المالية لصالح القطاع الخاص وتشجيع مبادراته..

** ثانيا: ان التنمية الشاملة مرهونة بالاضافة الى البعد الاقتصادي السابق بما يتحقق من معالجات للانظمة التربوية والثقافية في البلاد وبما يرقى الى مستوى الاصلاح وتنمية روح الاجتهاد والمبادرة والحوار ودعم الحريات وتنمية الوعي للمشاركة الفردية او من خلال التوسع في التوجهات نحو المجتمع المدني واستثمار كافة الطاقات والفعاليات في المجتمع نساء ورجالا.. وبما يؤدي الى قيام مؤسسات تضطلع فيها الدولة بدور التخطيط والتوجيه والاشراف وتترك لمؤسسات المجتمع المدني حق ممارسة وظائفه ومسؤولياته الوطنية بالكفاءة المتوخاة..ولن تتردد الدولة في هذا الاتجاه في تفعيل مجلس الشورى ومجالس المناطق والمجالس البلدية ومجالس الاحياء لتتشكل بذلك قاعدة وطنية جديدة ولا تقول طبقة اجتماعية اضافية، هدفها صناعة رأي عام يشارك بفعالية في تحقيق الاصلاحات الشاملة والبناءة.

** ومن الخطوات المرتقبة في هذا الحراك.. قيام مؤسسات جديدة للمجتمع المدني.. وتحويل بعض القطاعات الحكومية الى هيئات عامة.. والعمل بصورة اكبر في الاتجاه الذي يسعى الى دمج المجتمع السعودي فكرياً وثقافياً في الاتجاه الذي يعترف بالتنوع الفكري البناء دون المساس بالثوابت غير المختلف عليها..

** ثالثاً: ان التنمية بجانبيها السابقين الاقتصادي والفكري اساسان هامان.. وضروريان للنقلة النوعية المرتقبة للمملكة غير ان ذلك يتحقق -بصورة افضل واكثر رسوخاً- عبر تكريس اسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ارتكازاً الى قاعدة امنية قوية ومتفاعلة ومنفتحة على المجتمع ومستفيدة من وعي افراده ومن تحملهم للمسؤولية ومشاركتهم فيها.. وقد بدت مظاهره واضحة من خلال التصدي الناجح للارهاب في المملكة حين تضافرت جهود المواطن والمقيم مع اجهزة الامن لترفع من كفاءة الاداء وتساهم في التحول السريع من مرحلة تلقي الضربات الى الاستباق اليها. كما تحقق من خلال القرارات والتوجهات التي اتخذها الملك عبدالله بن عبدالعزيز باطلاق سراح العديد من الموقوفين وتغليب جانب السماحة وليس التسامح في اطار بناء المجتمع القائم على التكافل وتبادل الاراء والمشورات وبتوسيع نطاق الاتصال بين الحاكم والمحكوم وبناء قاعدة من الثقة المتبادلة القائمة على المشاركة الواعية في تحمل المسؤولية في ظل قناعة مطلقة بحق ولي الامر في توجيه امور البلاد والعباد وفقاً لشريعة الله.. وحقوق الحاكم على المحكوم في اطار الولاء والطاعة والحب المتبادل.

** كما تحققت القوة الامنية من خلال نشر روح التفاؤل بين الناس بما شمل به الملك كافة فئات المجتمع من مزايا وزيادات لمرتباتهم واستفادتهم من العوائد المتحققة للبلاد بصورة افضل. هذه الاجراءات وغيرها تؤسس لقاعدة امنية متينة تقوم على اساس الاحساس المشترك من اجل بناء دولة على الحب وليس على السطوة والعنف واغتيال الحريات واغتصاب الحقوق بدليل عدم وجود شعور بالمظالم التي تشكو منها الكثير من دول وشعوب العالم الثالث وان كان السعي حثيثاً الى تقليل اي مشاعر من هذا النوع يخلق روح المساواة والعدل بين الناس.. والقضاء على مظاهر الفساد الاداري والمالي والاجتماعي حيثما توجد..

** وبهذه الترابتية (ثلاثية الاضلاع) الاقتصاد/الفكر/الامن تتجه المملكة نحو الاصلاح السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي الشامل بخطوات قد تبدو للبعض بطيئة.. وقد تبدو للبعض الآخر وكانها ناقصة التفعيل والمتابعة.. الا انها تظل افضل من الاقدام على خطوات متسرعة قد تؤدي الى اضطرابات وصراعات ومواجهات وتصادمات لامبرر لها بين قوى المجتمع الذي يتطلع الى تحقيق تقدم ملموس في نهاية الأمر..

** ومن المتوقع ان يستمع الامير سلطان بن عبدالعزيز الى الكثير من الاراء تجاه سياسات المملكة في هذا الجانب وهي آراء

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2005 العـــدد : 14261
الصفحـات : 5 المسلسل : 20

لن تتجاهلها المملكة في سبيل تحقيق الاهداف النهائية لمفهوم الاصلاح.. في ظل الادراك الكافي لاهمية عنصر الوقت.. وانتظام الخطوات.. وسيرها في الاتجاه الصحيح بالحد الادنى من الاخطاء والحد الاعلى من الشفافية والعزيمة والارادة..

** واذا كانت هناك دول اخرى تنظر للاصلاح على انه مشروع تغييري جذري.. فان المملكة وكثير من دول العالم.. لاتتحمس كثيراً لهذا النمط من التفكير.. لان تجربتي افغانستان والعراق مازالتا رهن الاختبار ولان الوقت مبكر للحكم عليهما.. او الحث على المضي فيهما.. او التشجيع على الاخذ بهما.. مقارنة بما تحقق على الارض على المستويات السياسية والامنية والاجتماعية.. وبما قد يؤدي في النهاية الى غير ما يهدف اليه الاصلاح البناء.. وتتحول بسببه المنطقة التي ستشهد تجربة اخرى الى بركان جديد لن يقود الى الاستقرار المنشود وانما الى الفوضى الضاربة.. وعندها لايتحقق لا الاصلاح.. ولا الاستقرار.. ولا السلام والحب بين الشعوب والانظمة.. ولا القوة الحقيقية للاوطان بعد ان تكون قد فقدت عناصر تماسكها وتوزعت الى وحدات سياسية متناحرة بعد ان كانت مجتمعات متآلفة وان اعتورت تجاربها بعض الاخطاء، وهي اخطاء يجب التركيز عليها حصرا ومعالجتها بدل الانقضاض على كل التجربة.. وتخليقها من جديد..

** هذه التوجهات والاطر والاستراتيجيات سوف يستمع اليها العالم من خلال المملكة العربية السعودية.. بلد الثروة الروحية والمادية الغزيرة.. وليس البلد الذي شوهت سمعته عملية (١١ سبتمبر) دون ان يكون له ذنب فيها.. وبتحقيقها مجتمعة فان التنمية الشاملة التي ينشدها العالم.. وتركز عليها طروحات المملكة الى هذه الدورة تصبح نتيجة طبيعية وتلقائية.. وبدونها فان الحديث عن التنمية بمعدلاتها المختلفة يصبح مجرد شعارات تخفي وراءها اهدافاً ونوايا خطرة حذرنا ونحذر منها باستمرار..

فهل تتحول طروحاتنا الى برنامج عمل دولي بعد هذا؟!

ذلك ما نتوقع.. ونرجو..